

## وثيقة قرنة شهبان والطائف

### بقلم الوزير/ اللواء عصام أبو جمره

عام ١٩٨٩ عندما عرض الأخضر الإبراهيمي على الحكومة العسكرية مشروع اتفاق الطائف قبل إقراره، أبدينا اعتراضنا عليه طالبين بعض التصحيحات الهامة لتحقيق الاستقرار: أولاً لما في بعض بنوده من غموض ومجال لتفسيرات يتبناها من يشرف على التنفيذ على هواء ولمصلحته طبعاً.

ثانياً لما في بعضها الآخر من خلل في توزيع صلاحيات الرئاسات لنتناسب مع مقاماتها. وقلنا له انه إذا تم تنفيذ هذا المشروع على ما ورد فيه سيكون باباً للشقاق لا للوفاق .

نفذوا الطائف بالقوة العسكرية، وصدر دستور جديد تنفيذا لهذا الاتفاق منذ عام ١٩٩٠، فلماذا حتى اليوم وبعد مرور عشر سنوات؟

نرى إن الذين كانوا في الطائف من النواب، أو أصبحوا وزراء في الحكومات التي نفذته يعترضون على عدم تنفيذه كما ورد. أو ينتقدون تنفيذه بشكل مخالف للمضمون. " دون أن يستقبلوا أو يعترضوا في حينه". ونرى بعض الرؤساء ينتقد ما فقد من صلاحيات يعتبرها ضرورية للمقام. ونرى من جهة ثانية بعضاً آخر وافق على الطائف ثم حاول الخروج منه، ورغم ما حل به، يصر على العمل تحت سقفه؟

فهل في الطائف عيب ؟

ولماذا التمسك بسقف الطائف إذن؟

وما هو هذا السقف الذي ينادون بالعمل تحته ؟

ولماذا لا يطلبون العمل تحت سقف القرارات الدولية الأخرى؟

نكرر القول بكل صراحة للمتمسكين باتفاق الطائف ولغيرهم من الداعين للعمل تحت سقفه:

السوريون لم يتركوا لبنان لان الاتفاق غامض في بنوده التي نتحدث عن انسحابهم. انه "ملغوم"، بعبارة ونقاط أخرى في إعادة الانتشار، وناقص لأنه لا يحدد جدولاً زمنياً للانسحاب السوري الكامل بعد انسحاب إسرائيل من لبنان.

والرئاسات الثلاث على خلاف شبه دائم في محاولات اقتناص الصلاحيات. لان الاتفاق يخل في التوازن بالصلاحيات بشكل يؤدي إلى الخلاف بين السلطات. وهذا ما حصل ويحصل. ولهذا اضطر رئيس الجمهورية لحضور دائم لجلسات مجلس الوزراء. وربما سيحضر بعض جلسات مجلس النواب لفرض وجهة نظره التي يعتبر أن الأمور لا تستقيم بدونها!!.

والتهور الاقتصادي نتيجة الدين الهائل، وعوز المواطن العادي وما نتج عنه من هجرة، وما أصاب القوات والكتائب والأحرار والانقسامات بين اللبنانيين عامة، ومظاهر العصي والسكاكين التي لم

تشاهدها عصور الجاهلية، أثبتت ما في اتفاق الطائف من خلل حال دون الوفاق السياسي والسلم الأهلي والازدهار الاقتصادي المفروض تحقيقه.

والهجمات الإسرائيلية على لبنان وعلى القوات السورية في لبنان بعد تنفيذ القرار ٤٢٥، دون أن تحرك مشاعر القيادة السورية لرد قواتها على هذه الهجمات تدعو إلى التساؤل عن ما يسمونه استراتيجية الوجود العسكري في لبنان وتؤكد أن " استراتيجية" وجود الجيش السوري في اليرزة وبعدها والمونلا سال وغيرها من النقاط الأخرى هي لهدف آخر غير تحرير الجولان وغير الوقوف في وجه شارون الشرس وهجمات جيشه على لبنان.

فلماذا بعدما تم تنفيذ القرار ٤٢٥ بقاء سوريا وجيشها في لبنان؟ ولماذا سيطرتها على قرار متولي السلطة فيه؟

ولماذا التحايل على المضمون في العودة إلى اتفاق الطائف وسقفه؟

لماذا عدم الصراحة بطلب خروج الجيش السوري من لبنان مع سلاح أنصاره تنفيذا للقرارات الدولية وخاصة القرار ٥٢٠ والتي تنص على تحقيق السيادة والاستقلال، وهي تعني الخروج من الوصاية، وخروج كل الجيوش الغربية، ومنع وجود السلاح في يد كل مقيم على ارض لبنان، لبنانياً كان أم فلسطينياً أم سورياً أم إيرانياً، الخ؟

وهل يجوز بعدما ثبت التحايل المعيب في اتفاق الطائف واعتبرت القيادة السورية أن من طالبوا بخروجها من لبنان هم أقلية!! وان قرار بقائها في لبنان ما زال ثابتاً حتى ما بعد تحقيق السلام الإقليمي، هل يجوز أن يتراكى البعض فقط لحفظ ماء الوجه من خطأ ارتكبه، وأن يبقى متمسكا بهذا الاتفاق وسقفه؟

فرنسا في ٢٠٠١/٥/٢